Distr.: General
28 November 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف

20–23 تشرين الأول/أكتوبر 2025

البند 8

تحديد ملامح المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية عادلة وشاملة ومستدامة

وضع تصور جديد للتجارة: مسار أوسع نحو التنمية

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- أكدت الأمينة العامة للأونكتاد من جديد، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن التجارة لا تزال محركاً أساسياً للتنمية، لا سيما للاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وأشارت إلى أن البيئة التجارية العالمية تواجه ضغوطاً غير مسبوقة بسبب زيادة عدم اليقين في السياسات وتقلب التعريفات الجمركية وتراجع القدرة على التنبؤ، غير أنها أكدت قدرة النظام على الصمود، حيث سُجل نمو قوي في الخدمات والتجارة بين بلدان الجنوب، على الرغم من أن مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية لا تزال محدودة. وقالت إن رسم تصور جديد للتجارة لا يعني العودة إلى الوضع الراهن، بل ينبغي أن ينطوي على التزام بإصلاح قائم على قواعد مشتركة وعادلة ويمكن التنبؤ بها. وشددت على ضرورة الأخذ بمعاملة خاصة وتفاضلية تلبي احتياجات البلدان النامية، ورأت أن معايير الاستدامة والمعايير الرقمية الناشئة لا ينبغي أن تصبح حواجز بحكم الواقع أمام التجارة. وختمت بتسليط الضوء على أهمية الحوار الشامل في بناء نظام تجاري منصف وشفاف يستجيب للتطلعات المشتركة في مجال التنمية.

2- وشارك في المائدة المستديرة تسعة محاضرين: وزير التجارة الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ووزير الصناعة والتجارة والإمدادات في نيبال؛ والوزيرة الفرنسية المنتدبة للفرنكوفونية والشراكات الدولية والرعايا الفرنسيين في الخارج؛ ونائب وزير التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا في بولندا؛ ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا؛ ووزير الاقتصاد في موزامبيق؛ ووزير التجارة في بنغلاديش؛ ونائب وزير التجارة والتكامل في كازاخستان؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وأدارت الأمينة العامة للأونكتاد المناقشات في إطار حلقتي نقاش تناولتا أسئلة محورية.

الرجاء إعادة الاستعمال

3- تطرقت حلقة النقاش الأولى إلى الأسئلة التالية: ما هي بعض التحديات الرئيسية التي تعترض الاستفادة من عالم مستدام والمساهمة فيه؟ هل يمكن أن تكون التجارة الدولية بمثابة حافز لخلق فرص عمل للشباب والتنمية المستدامة؟ ما الذي يجعل التعاون العالمي أهم من ذي قبل وكيف يمكن تقوية النظام التجاري الدولي لدعم التنمية المستدامة؟ ما هي المبادئ والعناصر الرئيسية التي يجب أن يتمسك بها النظام التجاري العالمي القائم على القواعد من أجل ضمان استيعاب الجميع والقدرة على الصمود ودعم التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؟ كيف ينبغي تكييف هذا النظام لمواجهة التحديات الحالية؟ ما هو دور الأونكتاد، لا سيما فيما يتعلق بمواءمة السياسات التجارية الوطنية مع النظام التجاري العالمي؟

4- أشار محاضِر إلى أن التقدم الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ظل مقيداً باعتماد البلد على الصناعات الاستخراجية على الرغم من أنه غني بالموارد الطبيعية. ورأى أن هناك حاجة إلى التنويع بالنهوض بقطاعات أخرى، بما فيها الزراعة، ودعم ذلك باستثمارات كبيرة في البنية التحتية، وأكد مجدداً انفتاح البلد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- وتناول مُحاضِر آخر النزاعات المحلية الحديثة العهد وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري في نيبال، باعتبارها دولة غير ساحلية، لتنمية الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية. وشدد على أن التكاملَ الإقليمي والمشاركة في التجارة العالمية مساران أساسيان بنفس القدر نحو تحقيق التنمية المستدامة.

6- وأكدت محاضِرة من جديد التزام فرنسا بالتعددية وإصلاح النظام التجاري العالمي تمشياً مع الانتقال البيئي والانتقال الرقمي. وأشارت إلى الحاجة إلى نهج متكامل إزاء جميع أهداف التنمية المستدامة وإلى مؤسسات تعزز المساءلة والكفاءة والتعاون الإقليمي.

7- وعرض مُحاضِر آخر الدروس التي استخلصتها بولندا فيما يتعلق بالنمو المستدام وقال إنه يُعزى إلى الانفتاح وإلى نظام قائم على القواعد. ونبه إلى أن تآكل القواعد التجارية وعدم خضوع المنافسة للتنظيم يمكن أن يضرا بجميع الاقتصادات، ورأى أن هناك حاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وتجديد التعاون الإقليمي.

8- وتناولت حلقة النقاش الثانية الأسئلة التالية: كيف يمكن للسياسات التجارية الوطنية أن تدعم التنمية واستيعاب الجميع؟ ما هي الفرص المتاحة في مجال تجارة الخدمات؟ كيف يؤثر عدم اليقين في النظام التجاري العالمي على استخدام السياسات التجارية الوطنية من أجل التنمية؟ كيف يمكن أن تعزز خطط التجارة نمو الصادرات الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج أوسع نطاقاً في مجال التنمية المستدامة؟ ما هي السياسات اللازمة لتساهم التجارة في جعل العمالة أداة للإدماج في نسيج المجتمع ولتحقيق تنمية مستدامة بيئياً؟ كيف يمكن الحفاظ على الزخم في التجارة باعتبارها قوة دافعة للنمو والتنمية؟ كيف يمكن للأونكتاد أن ينسق بين خطط التجارة المتعددة الأطراف وأولويات التنمية؟

9- عرضت محاضِرة الجهود المبذولة لتوسيع قطاع الخدمات الرقمية والحد من الضعف الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية ودعم ريادة الأعمال وتحديث النظامين اللوجستي والجمركي. ووصفت النهج المتكامل الذي تتبعه جامايكا ويربط بين تنويع التجارة وإقامة البنية التحتية للنطاق العريض وتنمية رأس المال البشري.

10- وأشار مُحاضِر آخر إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف يواجه تحديات وجودية في ظل سعي الاقتصادات الكبرى إلى إصلاحات تخدم مصالحها، ورأى أن حالة عدم اليقين هذه تثبط الاستثمار في أقل البلدان نمواً. ووصف الجهود المبذولة في موزامبيق لتنويع الاقتصاد بالنهوض بقطاعات السياحة والطاقة والاتصالات، مستفيدة في ذلك مما يتيحه الأونكتاد من تدريب ومساعدة تقنية.

11- وشددت محاضِرة على ضرورة إدراج الاستدامة في الاتفاقات التجارية من أجل تعزيز سلاسل قيمة قادرة على الصمود ومدعومة بالتكنولوجيا. وأكدت أن تقاسم البيانات بشفافية وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص عناصر أساسية في النمو الشامل وخلق فرص العمل.

12- وتناول مُحاضر آخر التحديات المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك ارتفاع تكاليف التمويل، وفقدان فرص النفاذ التفضيلي، وزيادة الحواجز غير الجمركية. وأعرب عن ثقته في القوى العاملة المنتجة في بنغلاديش، وعرض استراتيجية تركز على تحرير التجارة وتحسين الخدمات اللوجستية وتنويعها.

13- وسلطت محاضِرة الضوء على الذكرى السنوية العاشرة لانضمام كازاخستان إلى منظمة التجارة العالمية، مشيرة إلى أن عضويتها عززت القدرة على التنبؤ والقدرة التنافسية والمعايير والنفاذ إلى الأسواق. وشددت على أن تنويع الاقتصاد ليشمل قطاعات غير المواد الخام لا يزال أولوية، وأكدت أن كازاخستان، باعتبارها بلداً غير ساحلي، لا تزال تواجه قيوداً كبيرة متعلقة بالعبور.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، رأى المحاضِرون أنه ينبغي للأونكتاد أن يوجه الإصلاحات التي تزيد من استيعاب الجميع وتعزز الاستدامة والقدرة على التنبؤ في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع تمكين البلدان النامية من التنويع والاندماج بمزيد من الفعالية في الاقتصاد العالمي. واتفق المحاضِرون على أن تحقيق التنمية من خلال التجارة يتطلب التضامن والاستثمار في رأس المال البشري وإيجاد توازن بين القواعد العالمية والواقع المحلي.